قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية
اتفاقيات ايفيان انموذجا

د. مراد بوعباش
المدرسة العليا للأساتذة . بوزريعة (الجزائر)

ملخص

تعتبر اتفاقيات ايفيان الموقعة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة الفرنسية في 18 مارس 1962 محطة تاريخية رئيسية و نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر و هي تسجل في آن واحد نهاية مرحلة و بداية مرحلة تاريخية أخرى أي مرحلة بين فترتين زمنيتين مختلفتين تماما .

ومن الأمور الملفتة للجدل و الانتباه أن هذه الاتفاقية التاريخية مازالت لحد الساعة تثير النقاشات الأكاديمية و السياسية و الأيديولوجية وهذا لما تنطوي عليه نصوصها من أبعاد لها آثار على المستقبل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و العسكري و الثقافي .

من خلال هذا المقال سوف نتناول مجريات و ظروف التوقيع على اتفاقيات ايفيان و إبراز تأثير هذه الاتفاقيات على العلاقة بين الجزائر و فرنسا و التي لا تزال محل جدال إلى يومنا هذا.

كما سوف نقوم بتسليط الضوء على المجهودات الجبارة و الدور المميز الذي قام به المفاوض الجزائري منذ البداية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر ، فرنسا ، ايفيان ، العلاقات الجزائرية الفرنسية

Résumé

Dans cet article nous proposons une réflexion sur les accorts signés entre le gouvernement provisoire de la République Algérienne et le gouvernement Français connue sous le nom les accorts d'Evian et leurs impacts sur les relations entres l'Algérie et la France

Il ya lieu de signaler la polémique qui demeure toujours d'actualité sur ses accords et leurs impacts sur l'Algérie indépendante.

Ce sujet se base sur le rôle et les efforts des négociateurs Algériens depuis l'entame des négociations afin de consolider l'indépendance du pays .

Abstract /

The aim of this paper to slow case the circonstances of the Evian treaty between the algerian provisional government and french government on march 18th 1962, and to show the impact of these treaties on the commun relationship between algeria an France (the two countries) that remain unsolved thil now.

This paper will be based on the algerian negociators role and efforts from the begining of the negociations until the concretization of the independance day of the country.

مقدمة :

يعتبر موضوع المفاوضات الجزائرية الفرنسية من المواضيع الجديرة بالدراسة في تاريخ الجزائر المعاصر باعتبارها مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة التحريرية و حدثا هاما لما بعد الاستقلال.

لقد استغرقت الثورة التحريرية التي خاضها الشعب الجزائري من اجل استرجاع استقلاله و سيادته ما يقارب الثمانية أعوام توجت في الأخير بالنصر من خلال إمضاء اتفاقيات ايفيان و التي كانت مفاوضات شاقة و عسيرة حاول الطرف الفرنسي فرض منطقه الاستعماري فيما تمسك الطرف الجزائري من خلالها تحقيق الأهداف التي حددها بيان أول نوفمبر 1954 أهمها استرجاع السيادة الكاملة و تحقيقي الوحدة الترابية.

لكن السؤال المطروح ما هو المدى البعيد لاتفاقيات ايفيان ؟

هل هي تتويج لاستقلال انتزع انتزاعا ؟

أم كانت أرضية لاستعمار جديد بكل أبعاده ؟

كيف كان موقف الوفد الفرنسي من هذه المفاوضات؟

و هل كانت اللقاءات السرية ناجحة أم فاشلة ؟

أظهرت فرنسا رفضها التام لمبدأ التفاوض ثم أخذت تتراجع من جراء تزايد عنفوان الثورة وتلاحم الشعب مع الجبهة فجاء تصريح الجنرال بتاريخ 16 ديسمبر 1959 كمرحلة جديدة في موقف الاستعمار الفرنسي . إذا أنه اعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

عرفت المفاوضات في مراحلها الأولى عدة صعوبات بسبب المناورات الفرنسية ، وتمسكها بوجهات نظر مخالفة تماما لثوابت الجبهة خاصة تلك التي تتعلق بالمسائل الحساسة كالوحدة الترابية والشعبية للجزائر . لكن المفاوضين الجزائريين لم يتنازلوا عن أي شرط من الشروط التي أملوها لوقف إطلاق النار ، حتى وإن أدى ذلك إلى استمرار الحرب لسنوات أخرى

استمرت المفاوضات لعدة أشهر بين أخذ ورد أكدت خلالها الحكومة موقفها الثابت بمساندة شعبية هامة من خلال المظاهرات التي نظمت في المدن الجزائرية وفي المهجر.

جرت آخر المفاوضات بصفة رسمية ما بين 7 و 18 مارس 1962 بمدينة ايفيان السويسرية وتوجت بالتوقيع على اتفاقيات ايفيان ودخل وفق إطلاق النار حيز التنفيذ يوم 19 مارس 1962 على الساعة 12 ظهرا.

الجزائر و الاحتلال الفرنسي:

أثبتت الجزائر وجودها خلال العهد العثماني حيث كانت من أقوى الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى احتلالها مكانة مميزة في دولة الخلافة. فتمتعها بالاستقلال الكامل مكنها من ربط علاقات سياسية و تجارية مع معظم دول العالم ، و في نفس الوقت كانت عرضة لأطماع هذه الدول. فكان يشار إليها بإيالة الجزائر و أحيانا باسم " جمهورية الجزائر " و أحيانا " مملكة الجزائر" ، و بهذه الأسماء أبرمت عشرات المعاهدات مع أغلب الدول .

في تلك المرحلة كانت أوروبا تسعى للوصول إلى الجزائر عبر بوابة الاحتلال فحاول الاسبان ، و البرتغاليين ، و الانجليز و الامركان و الفرنسيين ، فكل الدول المسيحية حاولت و طبقت الاحتلال كما هو الشأن باسبانيا على المدن الساحلية إلاّ أنّ الجزائر استطاعت القضاء على هذه المحاولات بفضل الدور الذي لعبة العثمانيون من خلال عروج و خير الدين باربروس.

إلا أنّ الجزائر تعرضت في الأخير الاحتلال و كانت فرنسا " صاحبة الحروب الصليبية "

تعددت الآراء حول أسباب الاحتلال ، فهناك العديد من الكتاب في تحاليلهم من يرى أنّ سبب احتلال فرنسا للجزائر يرجع إلى عوامل اقتصادية وإستراتيجية بالدرجة الأولى[1] ، و إلى حادثة المروحة بالدرجة الثانية.[2]

لقد دخلت فرنسا الجزائر بناء على الاتفاق الجزائري الفرنسي ليوم 5 جويلية 1830 و الذي نص في مادته الخامسة :" أنّ الدين المحمدي سيبقى معمولا به كما كان سابقا ، انه سيبقى على ما هو عليه ، و أنّ حرية أهل البلاد مهما كانت طبقتهم ستبقى محترمة ، و أنّ دين هذا الشعب ، و ممتلكاته ، و تجارته ، وصناعته ، بالإضافة إلى نسائه ستبقى محترمة أيضا ، الخ .."[3]

المقاومة الجزائرية منذ الاحتلال حتى اندلاع الثورة التحريرية.

مع بداية الاحتلال قررت فرنسا توجيه حملتها على مناطق أخرى من الجزائر و القيام بحملات برية و بحرية على مدن عديدة كعنابة و ووهران و بجاية .

و بمجرد دخول الفرنسيين أرض الجزائر حتى أصدروا مجموعة من القوانين أهمها قانون 22 جويلية 1834 و الذي بموجبه ضمت الجزائر إلى فرنسا و أصبحت تسير بواسطة الأوامر الملكية .[4]

و بموجب دستور 1848 أصبحت الجزائر رسميا مقاطعة فرنسية و ذلك بموجب المادة 109 و قسم شماله إلى ثلاث عمالات الجزائر ، وهران ، و قسنطينة ، كما خضعت الصحراء للقوانين العسكرية.[5]

و إلى جانب هاذين القانونين أصدرت فرنسا ترسانة من المراسيم و القوانين أهمها :[6]

- قانون 14 جويلية 1865 الذي نص على اعتبار المسلمين الجزائريين رعايا فرنسيين.
- مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي أصبحت الجزائر بموجبه تشكل 3 مقاطعات فرنسية و القوانين الفرنسية تطبق على الجزائريين المسلمين.
- مرسوم 29 مارس 1871 الذي نص على تعيين حاكم عام مدني في الجزائر خاضع لسلطة وزير الداخلية الفرنسي.
- قانون 19 ديسمبر 1900 الذي يسمح للجالية الأوروبية في الجزائر أن تنشئ المجلس المالي ثم المجلس الجزائري فيما بعد.

لقد حاولت فرنسا من خلال هذه الترسانة من القوانين إخضاع الجزائر نهائيا لفرنسا و جعلها مقاطعة تابعة للدولة الفرنسية مع القضاء على كل ما هو غير فرنسي كاللغة و الدين و العادات و التقاليد .

و إذا عدنا إلى المقاومة الوطنية فإنّ بوادرها تعود بالنسبة للطرف الجزائري إلى التخاذل الذي لمسه الجزائريون من مواقف صهر الداي إبراهيم آغا قائد الجيش الجزائري والتي قادت البلاد إلى الهلاك، عندها قرر أحمد باي الذي كان متواجدا آنذاك بالجزائر العاصمة ساعة تأدية الدنوش للداي العودة بسرعة إلى إقليم قسنطينة لتحصينه وسد الطريق على الجيش الفرنسي.

---

1 و هذا يعود إلى الموقع الاستراتيجي للجزائر و خيراتها الكبيرة التي تزخر بها.فالأستاذ عمار بوحوش يرى بأنّ الأسباب الحقيقية للاحتلال منها ما تعلق بالسياسية و منها الاقتصادية و منها الدينية . انظر: د. عمار بوحوش . **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية 1962**. بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1997. ص 86/84.

2 يلاحظ من خلال البيان الذي أعلنه فرنسا عشية الاحتلال و الموجه للقضاة و العلماء و الشرفاء و الأعيان الخ.. أن سبب الاحتلال هو : " اهانة علم فرنسا الجدير بكل احترام " من طرف الداي حسين . أنظر نص البيان : ابو القاسم سعد الله **. الحركة الوطنية الجزائرية ،ج2** . بيروت ، دار الغرب الإسلامي 1992. ص 421.

3 حمدان بن عثمان خوجة. المرآة .تقديم و تعريب و تحقيق د محمد العربي الزبيري .منشورات 2005 ، ص 172/171

4 عمورة عمار. **موجز في تاريخ الجزائر** . الجزائر دار ريحانة للنشر و التوزيع .ط1. 2002. ص 128.

5 نفسه ، ص 128.

6 بوحوش . مرجع سابق. ص198

في الوقت ذاته، ظهرت حركة مقاومة في الغرب الجزائري تصدرتها قبيلة الحشم بقيادة محي الدين وابنه الأمير عبد القادر اللذين أعلنا الجهاد ضد الوجود الفرنسي، خاصة بعد احتلال إقليم وهران عام1831.

و لعل الرفض الجزائري للاحتلال الفرنسي يعود أساسا إلى تجارب الماضي و محاولات الاحتلال الذي تعرضت له الجزائر منذ القرن الخامس عشر ، و قد تجسد ذلك بالمقاومات الشعبية لكن دون القدرة على طرد الاستعمار هذه المرة حتى عام 1871 و بداية بروز الخريطة السياسية المنظمة وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى.

و الخلاصة ، فإنّ فشل المقاومة الشعبية بكل أطيافها تعود بالدرجة الأولى إلى الأسلوب المتبع ، وسوء التنظيم وعدم وجود تنسيق بين زعماء القبائل وقادة المقاومة و خاصة احمد باي و الأمير عبد القادر.

و بما أنّ المقاومة المسلحة لم تحقق ما كانت تصبو إليه و هو طرد الاستعمار من البلاد ، و نظرا لتمكن السلطات الاستعمارية سيطرتها على الجزائر بدأت مع مطلع القرن العشرين مرحلة جديدة من النضال و المقاومة عرفت بمرحلة النضال السياسي و قد اتسمت في بدايتها بظهور نوع من المقاومة التي تعتمد على اللوائح و العرائض الاحتجاجية و الصحافة لتصبح فيما بعد على شكل جمعيات و نوادي و أحزاب سياسية هدفها الرقي بالمجتمع الجزائري.

لقد كان لمفهوم المقاومة عدة مدلولات ، فليست المقاومة حمل السلاح لمواجهة العدو ، و إن كانت جزءا من البحث عن التحرر و مقاومة الاستعمار ، إلاّ أنّ المرجعية الأساسية في مناهضة الاستعمار في هذه المرحلة لم تكن موحدة أو ذات توجه وحدوي لذا فإنّ ميزة القرن العشرين هو الشروع في مفهوم جديد للمقاومة عرف بالمقاومة السياسية إنّ أهم ما ميز النضال السياسي في الجزائر منذ بديته هو انقسام عناصره إلى تيارات متباينة تتمثل في :

1 – الاندماجيون الذين يعملون الذين يعملون للحصول على حقوق مقابل خدمات تقدم للسلطات الاستعمارية.

2 – المطالبون بالمساواة دون أن يتخلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية .

3 – التيار الإصلاحي الذي جسدته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

4 – التيار الثوري الاستقلالي الذي جسده حزب الشعب ثم حركة الانتصار..

و كان للمهاجرين الجزائريين في فرنسا دورا كبيرا في إنشاء " حزب نجم شما إفريقيا " حيث لاحظ هؤلاء المهاجرون بين ما هو موجود في الوطن إلام الجزائر ، و ما هو موجود في فرنسا ، فكان لاحتيار مكان المنظمة في باريس أين تتوفر الحرية أكثر من الجزائر و حيث يتيسر التقاط الأخبار من مختلف أرجاء العالم ، باريس وجهة مناضلي البلدان المستعمرة و التي حرمت من الحرية . و كانت هذه الحركة في بدايتها مزيجا من أيديولوجيات قشور الماركسية ، و الوطنية الجزائرية القائمة على العاطفة و المتميزة بالحنين إلى الوطن و الاتجاه الإسلامي السطحي.[7]

و لم يكتف المستعمر في تشويه التاريخ الجزائري فحسب ، بل أراد أن يغرس في نفوس الشعب أنّ الجزائر جزء من فرنسا و امتداد لها ، فلجأ إلى أساليب التعليم و التعتيم و ذلك بهدف قتل الروح الوطنية لدى الشعب [8].

لكن الحركة الوطنية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه السياسة الفرنسية ، فعملت على توعية الشعب بتعريفه لما يبيّته له الاستعمار ، و في مقدمة هذه الحركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أخذت على عاتقها الدفاع و المحافظة على الشخصية الجزائرية شعارها " الإسلام ديننا ، العربية لغتنا ، الجزائر وطننا "

هذا الشعار الذي وضعته جمعية العلماء للحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية و الذي رفعته كذلك الحركة الوطنية كسلاح لمحاربة خطط الاستعمار و أهدافه السياسية و ناضلت تحت لوائه لتحرير البلاد .

---

7 مصطفى الاشرف . **الجزائر الأمة و المجتمع** . ترجمة حنفي بن عيسى ، الجزائر ، دار القصبة للنشر ،2007 ، ص 250

8 تركي رابح . **التعليم القومي و الشخصية الوطنية** . الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1975 ، ص 106.

لقد شكلت الثورة التحريرية القطيعة السياسية و الإيديولوجية مع الوجود الفرنسي في الجزائر ، فالثورة التي ولدت من رحم الحركة الوطنية بكل توجهاتها كانت بناء على فكرة المقاومة التي تبناها قادة الثورة و احتضنها الشعب. فكان بيان أول نوفمبر كوثيقة لإعلان الثورة مبينا أهدافها وخصائصها الإستراتيجية لكن دون إهمال الإرادة للتفاوض من أجل تجنب التفسيرات الخاطئة و من أجل إظهار رغبتها في السلام و الحد من الخسائر و إراقة الدماء.

فقد جاء في بيان أول نوفمبر 1954 [9]:" و تحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم ، و تحديدا للخسائر البشرية و إراقة الدماء ، فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة ن إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة ، و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تحقيق مصيرها بنفسها."

1 – الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية ، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري.

2 – فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

إذا أمام استحالة القضاء على الثورة التحريرية حيث فرضت نفسها على المستوى الداخلي والخارجي من خلال العمليات الفدائية و تصاعد كلفة الحرب المادية و البشرية ، و تنامي قلق الفرنسيين من تطور الوضع في الجزائر لصالح جبهة التحرير في الجزائر ،و تزايد مخاطر نشوب حرب أهلية فرنسية ، و انهيار الاقتصاد الفرنسي ، و مظاهرات الشعب الجزائري و خاصة مظاهرات 11 ديسمبر 1960 و مظاهرات 17 أكتوبر 1961 إضافة عن تدهور موقف فرنسا الدولي ، وجدت فرنسا نفسها مضطرة إلى قبول مبدأ المفاوضات[10].

الاتصالات السرية و المفاوضات بين جبهة التحرير و الحكومة الفرنسية منذ1956

ترجع أولى اللقاءات بين الحكومة الفرنسية و جبهة التحرير إلى عام 1956 إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الوسطاء و عدد المبعوثين من طرف الرسميين الفرنسيين حيث تعود الاتصالات الأولى إلى شهر افريل 1956 حيث تم اللقاء بين مبعوث منديس فرانس و عبان رمضان و بن يوسف بن خدة في الجزائر العاصمة ،و لقاء آخر في القاهرة بين محمد خيضر و مبعوثي قي موليه رئيس الحكومة الفرنسية و الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي جورج غورس و جوزيف بيقارا ، و لقاء بلغراد يوم 21 جويلية 1956 بين امحمد يزيد و احمد فرنسيس و بيير كومين الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي و بيير هيربوت من الجانب الفرنسي حيث اقترح ممثلي جبهة التحرير تخطي الطرفان مرحلة الاتصالات السرية إلى مرحلة المحادثات الرسمية المعلنة. [11]

كما التقى ممثلو جبهة التحرير محمد خيضر و امحمد يزيد و عبد الرحمان كيوان مع بيير هيربوت و كازيل يوم 2 و 3 سبتمبر 1956 . حيث اقترح الوفد الفرنسي مخططا عاما لوضع دستور جديد للجزائر مستوحى من لائحة مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي. و في 22 سبتمبر 1956 تمت المقابلة الرابعة بين وفد الجبهة المكون من لمين دباغين و محمد خيضر و بيير هيربوت عن الجانب الفرنسي في بلغراد و دارت المحادثات حول حق الجزائر في الاستقلال وبرزت عبارة و هي "**حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بحرية** "

---

9 حزب جبهة التحرير الوطني. **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962** الأمانة الدائمة للجنة المركزية.

10 بشير بلاح . **تاريخ الجزائر المعاصر** 1830 – 1989 . ج2 ، الجزائر ، دار المعرفة 2006 ، ص 115.

11 بن يوسف بن خدة . **اتفاقيات ايفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر** ، ترجمة محل العين جبايلي و لحسن زغدار، الجزائر ، ديوان

لقد اعتبرت مرحلة المفاوضات أكثر ضراوة و خطورة من الحرب المسلحة كون الاستعمار الذي خسر المعركة المسلحة يريد من خلال المعركة السياسية إضعاف تماسك وحدة جبهة التحرير والحصول على تنازلات قد تمس بمبادئ الثورة التحريرية الواردة في بيان أول نوفمبر 1954.

لذ كانت قيادة جبهة التحرير متفقة على المبادئ الواردة في بيان أول نوفمبر 1954 و الذي تمحور حول :

1 – الوحدة الترابية .

2 – وحدة الأمة الجزائرية.

3 – السيادة الجزائرية.

4 – جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري.

إنّ التنازل عن مبدأ من هذه المبادئ يعني نسف كل تضحيات الشعب الجزائري منذ دخول فرنسا إلى الجزائر وقد يؤدي إلى استنكار مآله الانشقاق لدى القيادة و لدى الشعب ، فان كان هناك ما يستوجب المحافظة عليه فهو الوحدة

لقد حاولت الحكومات الفرنسية أن تفرض حلولها التي فشلت كلها و منها فكرة الاندماج التي اقترحها سوستال و اقتراح قي مولي المعروف بثلاثيته" وقف إطلاق النار ، الانتخابات ، المفاوضات" و التي رفضتها الجبهة كلها ، كما رفضت الجبهة فكرة المائدة المستديرة أي جمع كل التيارات حول مائدة المفاوضات.

العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل ايفيان: إذا كانت ايفيان المحطة الأخيرة للمفاوضات فلقد سبقتها اتصالات خاصة بعد خطاب ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 الذي أشار إلى مبدأ تقرير المصير فكانت لبداية المفاوضات بين الطرفين .

1- مفاوضات مولان 25 – 29 جوان 1960: لأول مرة كان هناك لقاء رسمي منذ اندلاع الثورة التحريرية حيث جرى هذا اللقاء في مولان مابين 25 – 29 جوان 1960 حيث أرسلت الجبهة وفدا يتكون من احمد بومنجل و محمد الصديق بن يحي لكن الحكومة الفرنسية عامل الوفد الجزائري على أساس متمردين و عزلتهم بالاتصالات و الزيارات.

في الوقت الذي قام الجنرال ديغول بتعزيز قواته في الجزائر حيث بلغت 500 ألف جندي إلى جانب الشرطة و الدرك مما أدى إلى توقف الاتصالات لمدة ثمانية أشهر حمل فيها ديغول الحكومة المؤقتة فشل المفاوضات في الوقت الذي كانت الحكومة الفرنسية أصلا متخوفة من تمرد الجيش و المعمرين في الجزائر.[12].

بعد فشل هذا اللقاء واصل الجنرال ديغول في مشاريعه العسكرية و الاقتصادية و السياسية بهدف خنق الثورة فقام يوم 9 ديسمبر 1960 بزيارة إلى الجزائر داعيا إلى مشروعه الاستعماري فكان رد فعل الشعب مظاهرات 11 ديسمبر 1960 الذي أكد تمسكه باستقلال الجزائر و الوحدة الترابية بالإضافة إلى تأييدهم لجبهة التحرير الوطني و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

2 – لقاء لوسيرن 20 فيفري 1961. بعد مرور شهرين عن أحداث 11 ديسمبر 1960 التقى الوفد الجزائري بالوفد الفرنسي في مدينة لوسيرن السويسرية يوم 20 فيفري 1961 و في هذا الإطار كانت الحكومة الفرنسية " مستعدة للنقاش مع الجبهة لكن و مع القوى السياسية الأخرى أيضا.

فقد كانت الحكومة الفرنسية تطالب ب :

1 – الحكم الذاتي.

2 – فصل الصحراء عن الشمال.

3 – تجزئة الجزائر عرقيا.

12 بوحوش . مرجع سابق ، ص 522.

4 – طاولة مستديرة.

5 – الهدنة.

أما موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقد كانت مطالبها تتمحور حول :

1 – السيادة الكاملة.

2 – وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.

3 – وحدة الشعب الجزائري "هناك شعب واحد لا شعبان" ، شعب عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية أجنبية.

4 – جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

5 – و قف إطلاق النار.

و بطبيعة الحال كانت التصورات التي قدمها الوفد الفرنسي كلها متناقضة مع تصور الحكومة الجزائرية التي كانت متمسكة بوحدة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري مع الاتفاق بوجود أقلية أوروبية ، كما رفضت الجبهة فكرة المائدة المستديرة و تمسكها بان تكون الجبهة هي المتحدث الوحيد مع الجانب الفرنسي.[13]

و رغم وصول المفاوضات إلى طريق مسدود إلاّ أنّ باب التفاوض لم يغلق نهائيا بل ظلت الاتصالات السرية متواصلة حيث أعلن الطرفين على استئناف المفوضات يوم 7 افريل 1961 مما أثار مخاوف المستوطنين و العسكريين الفرنسيين في الجزائر مما دفع بعدد من العسكريين في حركة انقلاب يوم 22 افريل 1961 عرفت بتمرد الجنرالات .[14]

هنا شعر ديغول بالخطر على شخصه و سياسته فقرر الإسراع في حل المسألة الجزائرية التي أضحت بمثابة قنبلة موقوتة تهدد بتمزيق فرنسا وأصبحت المصلحة هي التي تتحكم في سياسة ديغول الخارجية.

مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي 1961.: أجريت مفاوضات ايفيان الأولى على الحدود الفرنسية السويسرية يوم 20 ماي 1961 ، فوفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان برئاسة كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الشؤون الخارجية ، و كان الوفد الفرنسي تحت رئاسة لويس جوكس وزير الشؤون الخارجية الفرنسي.

التقى الوفدان للحديث عن كل شيئ دون شروط مسبقة و من دون جدول أعمال محدد، لكن المواضيع المطروحة للنقاش كانت معروفة لدى الوفدين وسبق الحديث عنها ، و هي المواضيع التي هيمنت على المفاوضات منذ بدايتها و تتمثل في :

1 - مجال المفاوضات و مستقبل العلاقات بين البلدين.

2 – ضمانات تقرير المصير

3 – مشكلة الأوروبيين في الجزائر

4 – مشكلة الصحراء

1 – مجال المفاوضات : كان الخلاف منذ البداية حول المواضيع القابلة للتفاوض لا سيما منها مستقبل العلاقات بين البلدين ، فالطرف الفرنسي تارة لا يعترف بالجبهة الممثل الوحيد للشعب الجزائري ، حيث كانت الحكومة الفرنسية تؤكد أنّ الجزائر " قوى و تيارات سياسية أخرى " و هي تعلم أنه لا وجود لتيار ذي وزن كبير أو صغير في الجزائر غير الجبهة .[15] و تارة أخرى كان يريد وقف إطلاق النار دون التطرق إلى مبدأ الاستقلال ، و كان ديغول يناور بناء على هذه السياسة فاقترح " سلم الشجعان في أكتوبر 1958 " بغية القضاء على الثورة .لكن بداية من عام 1961 صار

صالح بلحاج.. **تاريخ الثورة الجزائرية** . الجزائر. دار الكتاب الحديث. 2010 ص 360 13

14 Jacques Rouviere. **Le putsh d'Alger**. Ed France empire.1976, p 223

رضا ملك . **الجزائر في ايفيان .** ترجمة فارس غصوب ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار 2003 ، ص175. 15

ديغول مستعدا لمفاوضات حقيقية تتناول كل شيء يتعلق بإنهاء الحرب و تحقيق الاستقلال ، و يندرج ضمن ذلك شروط وقف القتال و ضمانات تقرير المصير و طبيعة العلاقات المستقبلية بين الجزائر و فرنسا.[16]

2 – ضمانات تقرير المصير : لقد واجهت الوفد الجزائري المفاوض مشكلتان أساسيتان كان الطرف الفرنسي يركز عليهما : الأولى تتعلق بالصحراء حيث كانت فرنسا تلح على استبعادها من مجال تقرير المصير و الثانية مشكلة الأقليات التي كانت فرنسا تركز عليها.[17]

مشكلة أخرى كانت تعيق المفاوضات هي مشكلة وقف القتال حيث كانت فرنسا تريد "هدنة" من طرف واحد لمدة شهر[18] حيث جعل المفاوض الجزائري يفاجئ لهذه المناورة السياسية و القرار الأحادي و الذي يظهر أنّ فرنسا تسعى حقيقة للسلام و أنّ الوفد الجزائري يقف معارضا للعملية، بينما موقف الجبهة كان يقول : " قبل التوصل إلى اتفاق لا يمكن أن يكون هناك وقف القتال ، و لا حتى تهدئة ناتجة من هدنة مزعومة "[19]

3 – مشكلة الأوروبيين في الجزائر : كانت هذه المشكلة من الأسباب الرئيسية في فشل جولات المفاوضات بين الجزائر و فرنسا فعندما أعلن ديغول حق تقرير المصير قسم الجزائر إلى مجموعات سكانية منها الفرنسية و العربية و القبائلية و الميزابية " مشكلة الأقليات في الجزائر " حيث اشترط الطرف الفرنسي ضمانات و امتيازات رفض الطرف الجزائري القسم المتناقض مع وحدة الشعب الجزائري و سيادة دولته[20]

فالطرف الفرنسي كان يطالب بحقوق الفرنسيين كالاحتفاظ بالأحوال الشخصية و الحرية الدينية و حرية التعليم ، إلى جانب الحقوق السياسية و منها حرية التجمع في منظمة رسمية للدفاع عن مصالح الأقلية .[21]

أمّا موقف الحكومة الجزائرية فقد جاء على لسان رئيس الوفد كريم بلقاسم عبر عنه كمال يلي :" الأوروبيون المتعلقون بالجزائر و المستعدون للعيش فيها يصيرون جزائريين و الجزائر ترحب بهم. و هناك أوروبيون لن يريدوا الاندماج في الشعب الجزائري سيظل هؤلاء فرنسيين لكن باستطاعتهم أن يبقوا في الجزائر و هي تشجعهم على البقاء فيها بوصفهم أجانب فرنسيين. و هؤلاء الأوروبيين من كلتا الفئتين لن يشكلوا أقلية في الجزائر . الفئة الأولى المتكونة من الأوروبيين الذين اختاروا الاندماج والجنسية الجزائرية يستطيعون المشاركة في الحياة السياسية مثل بقية المواطنين و الحكومة المؤقتة مستعدة للنقاش حول الضمانات التي تمنح في مجال الأحوال الشخصية و العبادة و التعليم دون الحقوق السياسية و التنظيمية للأقلية. أما الأوروبيون الذين سيظلون فرنسيين فسيكونون أجانب لكن الجبهة مستعدة للتفكير بواقعية في الضمانات التي يمكن أن تمنح لهم في إطار اتفاقية إقامة خاصة تشجيعا لهم على عدم مغادرة البلاد "[22]

توصل الوفدين فيما يخص هذه النقطة إلى تسوية تنص على : " في حالة الاتفاق على الجنسية المزدوجة لا يمارس أصحابها في آن واحد حقوق المواطنة الفرنسية و الجزائرية إلى الفئة الأخرى ، أي الأوروبيين الذين سيظلون فرنسيين فقط يمكن أن تبرم اتفاقية إقامة لصالحهم "[23]

---

16. صالح بلحاج . مرجع سابق ،ص 377.
17. سنعود إلى هاتين النقطتين لاحقا.
18. محمد عباس . **نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية 1954-1962** . الجزائر ، دار القصبة ،2007. ص 307.
19. جريدة المجاهد . العدد 81 . 4 جوان 1961 ، ص 5.
20. رضا مالك . مرجع سابق ، ص 182.
21. بلحاج . مرجع سابق ، ص 383.
22. رضا مالك . مرجع سابق ، ص 141.
23. نفسه ، ص 184.

أما فيما يخص الممتلكات فقد كان موقف الجبهة واضحا : " ما اكتسب بصورة شرعية سوف يحترم " و ما عدا ذلك " يجب ألا يحس ملايين الفقراء بعد الاستقلال أنهم لا زالوا مستعمرين ".

4 – مشكلة الصحراء : منذ اكتشاف البترول سنة 1956 أصبحت الصحراء الجزائرية محل اهتمام خاص من الحكومة الفرنسية ، فبدأت العمل بشتى الوسائل و في مقدمتها الوسائل القانونية لفصلها عن الجزائر . فقد قامت فرنسا بتاريخ 10 جانفي 1957 بإنشاء " المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية " وكان الهدف من إنشائها هو " الاستغلال و التوسع الاقتصادي و الترقية الاجتماعية في المناطق الصحراوية للجمهورية الفرنسية ".

و كان المقصود من هذا الإجراء التمهيد لفصل الصحراء عن الجزائر بمنحها وضعا قانونيا خاصا ، و هو ما تأكد يوم 21 جوان بإنشاء وزارة الصحراء و منصب وزير الصحراء داخل الحكومة الفرنسية ، و كانت السلطات الفرنسية تردد شعار " فرنسا تمتد من دنكيرك إلى تمنراست ". و الصحراء حسب ديغول من صنع الفرنسيين ، و كانت " شيئا بلا صاحب " لا سلطة فيها و لا سكانا ، الفرنسيون هم الذين عرفوهم بها و اكتشفوا ثرواتها فهي بالتالي من اختراعهم و بذلك لا سيادة لجزائر الشمال عليها.

لقد كان موقف الحكومة المؤقتة يقول : " كيف نتصور جزائر مبتورة أنها أربعة أخماسها ، مع جنوب خاض للسيادة الفرنسية و مهددة بنقل السكان و بتقسيم الأراضي ؟ و فضلا عن ذلك جزائر مفتتة إلى جاليات متعارضة ...هل تعتقدون أنّ الشعب الجزائري وافق على تقديم هذا القدر من التضحيات لكي يرضى في النهاية بدولة لا تتمتع بأي من الشروط الضرورية لكي تتوحد و تستمر.... إنّ الحل الوحيد الذي يكون واقعيا و حكيما في إطار إزالة فعلية للاستعمار ، و تعاون مثمر هو الذي يحترم وحدة أراضينا و سيادة الشعب الجزائري "[24]

إذا انتهت المفاوضات بفشل كان متوقعا إلى حد بعيد كون الطرف الفرنسي كان يريد أن يأخذ ما أمكن من أراضي الجزائر و أن يبقي على الهيمنة الفرنسية من خلال المعمرين و هذا ما قاله كريم بلقاسم حول نوايا فرنسا : " جزائر منقوصة من أربعة أخماس ترابها ، جزائر تسودها محميات تابعة للسيادة الفرنسية ، جزائر تكون ثرواتها فعلا و قانونا خارج سيطرة الجزائريين ، فضلا عن ذلك هناك وضع خاص لبعض المدن سيكون من شأنه أن يضمن عمليا تفوق الأوروبيين بعيدا عن أي قاعدة ديمقراطية "[25]

كما كتب سعد دحلب عن فشل مفاوضات ايفيان الأولى بقوله : " كانت مواقفنا على طرفي نقيض إجمالا ، كان المطلوب منّا أن نضمن كل ما أنجزه الاستعمار لصالحه ، و لم يكن لدى الجنرال ادني شك إذ طلب منّا أن نصادق بأنفسنا ، طواعية على السيطرة الاستعمارية المفروضة بالقوة و مقابل ذلك سيكون لجزائري الشمال علم يرفرف فوق خمس أراضيهم ، أراضي خاضعة من ناحية أخرى لسيطرة الأقلية الفرنسية ...كان الاتفاق مستحيلا..لم يكن في مقدورنا أن نقبل أدني مساس بالحرمة الترابية ... و قد كان ذلك بمثابة مبدأ مقدس " [26]

لم تتوقف الاتصالات بين أعضاء الحكومة المؤقتة و الحكومة الفرنسية ، فقد التقى مندوبان من الحكومة الجزائرية في بال بسويسرا يومي 29/28 أكتوبر 1961 ،و الذي جاء بعد مظاهرات 17 أكتوبر 1961 ، ثم لقاء ثان يوم 9 نوفمبر 1961 ، ثم لقاء في " لي رس أيام 11 – 19 فيفري 1962 ، و كانت النقاط المدرجة في جدول الأعمال كلها لا تخرج عن الإطار الذي انطلقت منه المفاوضات و هي الاستقلال ، الوحدة الترابية للجزائر بما فيها الصحراء ، وحدة الشعب الجزائري ،مصير الفرنسيين المدنيين بالجزائر ثم طبيعة العلاقات بين الجزائر المستقلة و فرنسا.[27]

---

24. رضا مالك ، مرجع سابق ، ص 188.
25. جريدة المجاهد . العدد 82 ، 25 جوان 1961 ص 4.
26. سعد دحلب . **المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر** . الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 2008. ص145.
27. عمورة عمار . مرجع سابق ، ص 208.

مفاوضات لي روس 11 -19 فيفري1962

اعتبر هذا اللقاء منعرجا حاسما في العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث تم الموافقة المبدئية على جميع النقاط المدرجة في جدول الأعمال الواردة فيه، جمعت هذه المفاوضات كلا من نائب رئيس الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم، سعد دحلب، لخضر بن طوبال ومحمد يزيد بثلاثة وزراء فرنسيين، هم: لويس جوكس، جان دي بروغلي، وروبيرت بيران، اللقاء الذي أجري في شاليه منطقة ليروس، نتج عنه مشروع اتفاق كان من الواجب المصادقة عليه من الطرفين قبل مناقشته رسميا في ندوة جديدة في إيفيان. و تتلخص فيما يلي[28] :

1 - ملف التعاون :

2 - الصحراء

3 - البنود العسكرية

4 – الفترة الانتقالية

ثم عرضت النقاط فيما بعد على المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في طرابلس بليبيا ايام 22 – 27 فيفري 1962 و بعد دراستها ثم التصويت بالإجماع على مشروع الاتفاقية [29]

عقد المجلس الوطني للثورة مؤتمر مابين 22 إلى 27 فبراير 1962 حيث تمت مناقشة مسودة الاتفاقية ويبدو أنه كان الجميع متفقون حول و قف إطلاق النار إلا أنهم في نفس الوقت كان كل واحد منهم ينظر إليها بقلق إلى الوضع المؤلم الذي تعرفه البلاد[30] ، حيث ضم هذا المؤتمر جميع أعضاءه و البالغ عددهم 49 عضو من مجموع 71 عضو و قد صوت على هذه الاتفاقية 45 عضو أما ربع [31] الأصوات الباقية رفضت التصويت عليها و هم ضباط قيادة الأركان العامة و هم هواري بومدين و قائد أحمد و علي منجلي و قائد الولاية الخامسة[32] و هو الرائد مختار[33] و قد تميزت هذه المناقشة بتوتر و قلق شديدين أما الأعضاء الغائبون فهم 22 عضو بسبب صعوبة الاتصال بين الخارج و الداخل من قادة الولايات [34]، و خلالها تم إبراز مواطن الضعف فيها و تعرض هذا الاجتماع لكل نقاط الاتفاقية و هنا تأكدت القطيعة النهائية بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة الذين رفضوا الانصياع لأوامرها التي لم تعد بنسبة لهم غير أمين صندوقهم المالي فقط.[35]

و نظرا لتجذر الخلاف بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان العامة و ظهر للعيان الانقسام على مستوى القيادة الثورية فقيادة الأركان شكلوا محور تلمسان الذي يقوده بن بلة تدعمه قوات الحدود الشرقية و الغربية إلى جانب قادة الولاية الخامسة و السادسة أما قادة الولاية الرابعة التزمت الحياد و هذا ما أدى في النهاية إلى سقوط الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة.و عند دراسة سبب رفض قيادة الأركان للاتفاقية يعود ربما إلى قيود الاتفاقية خاصة في المجالين الاقتصادي و العسكري بخصوص القواعد العسكرية و نظرا لتغليبهم للعمل العسكري على العمل السياسي و المفوضات ولما استأنفت المفوضات رفضت قيادة الأركان تعيين مفاوضين عنها.

---

28 عمار بوحوش . مرجع سابق ، ص 536

29 دحو ولد قايلية . اتفاقيات ايفيان . الاتصالات ، المحادثات و المفاوضات إبان ثورة التحرير الوطني 1954 -1962 وثيقة www.el-mouradia.dz/arabe/algerie

30 سعد دحلب: المرجع السابق ص150

31 عمار بوحوش: المرجع السابق ص538

32 سعد دحلب : المرجع نفسه ص 157

33بن يوسف بن خدة : شهادات و مواقف،ص141

34عمار بوحوش : المرجع نفسه ، ص 538

35 سعد دحلب : المرجع نفسه ص 157

مفاوضات ايفيان 7 – 18 مارس 1962. بعد اطلاع الحكومة الفرنسية عن النتائج الايجابية لاجتماع طرابلس و موافقة المجلس الوطني على مسودة ليروس التقى الوفدان في ايفيان يوم 7 مارس 1962 في لقاء رسمي للموافقة النهائية على الاتفاقية .

و قد جاء إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بما يلي : " بما ان تكوين دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة مطابق للواقع الجزائري ، و بما أنّ تعاون فرنسا مع الجزائر فيه استجابة لمصالح البلدين ن فقد رأت الحكومة الفرنسية و جبهة التحرير الوطني أنّ استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي يناسب هذا الوضع "[36]

يمكن تلخيص مضمون الاتفاقيات ايفيان و حصرها في النقاط التالية:

وقف إطلاق النار ابتداء من يوم 19 مارس 1962. الاعتراف باستقلال الجزائر و سيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها.

موافقة الجانب الجزائري على تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة و كذلك مطارات عنابة و بوفاريك و بشار و رقان لمدة 05 سنوات.

تكفل الجزائر بسلامة الحقوق الخاصة،بامتيازات استغلال المناجم و المحروقات و حرية الشركات الفرنسية في الاستمرار في ممارسة نشاطاتها. حق المستوطنين في اختيار بين الجنسية الجزائرية و الفرنسية مع إعطائهم ضمانات كافية للاحتفاظ بأملاكهم و أموالهم.

التعاون بين الجزائر و فرنسا في جميع الميادين الاقتصادية،و الاجتماعية ،و الثقافية.

تحديد الفترة الانتقالية ب 04 أشهر، يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاء.

يشرف على الحكم خلال الفترة الانتقالية لجنة تنفيذية مشتركة.

يتم إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير عقب الفترة الانتقالية مباشرة،و تشرف على العملية لجان جزائرية فرنسية مشتركة و تكون صيغة الاستفتاء: نعم أو لا للاستقلال و التعاون. و نسجل هنا اختلاف و جهات المنظر بين القادة الجزائريين حول مضمون هذه الاتفاقية فمنهم من يرى بأنها استعمار مقنع و أنها ربطت مصير الجزائر بفرنسا إلى الأبد،حيث سمحت للفرنسيين بالاحتفاظ بالقواعد العسكرية الجزائرية،و سمحت للمعمرين بالاحتفاظ بامتيازاتهم و أعطت الحق للشركات الفرنسية باستغلال ثروات البلاد و منهم من يرى بأن الغ اتفاقية نصر عظيم للثورة الجزائرية حيث أنها خلصت البلاد من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية التي دامت 123 سنة و منهم من يرى بأنها خطوة ايجابية نحو الاستقلال التام إذ يمكن تجاوز بعض سلبياتها فيما بعد،وفعلا بدأت الجزائر بمجرد استعادة استقلالها في التخلص من بعض البنود السلبية للاتفاقية لتستكمل استقلالها السياسي و الاقتصادي و الثقافي .

و باختصار فإنّ اتفاقية ايفيان نصت على ما يلي :[37]

أ) استقلال الجزائر

1 – ستمارس الدولة الجزائرية سيادتها التامة و الكاملة في الداخل و الخارج ، و ستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي و الشؤون الخارجية ، و للدولة الجزائرية أن تعد بحرية هيآتها الخاصة و تختار النظام السياسي و الاجتماعي الذي تراه أكثر ملائمة لمصالحها.للدولة السيادة في تحديد و تطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدولي.

2 – في إطار القانون الجزائري الخاص بالجنسية ، ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام طبقا للمبادئ التالية :

بن يوسف بن خدة . مرجع سابق ، ص 87 36

بن يوسف بن خدة . مرجع سابق ، ص 87/94 37

- يستفيد المواطنون الفرنسيون الخاضعون للقانون المدني العام لمدة ثلاث سنوات من يوم تقرير المصير بالحقوق المدنية الجزائرية و يعتبرون من اجل هذا مواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية..و لا يستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية.

3 – ستقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهم و على تبادل المنفعة و المصلحة.. تضمن الجزائر مصالح فرنسا و الحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين و المعنويين بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقيات ، و في مقابل ذلك ستمنح فرنسا للجزائر مساعدتها الفنية و الثقافية و تساهم في تطورها الاقتصادي و الاجتماعي بتقديم المساعدات المالية.

4 – تنمي كل من فرنسا و الجزائر علاقاتهما الثقافية حيث يستطيع كل من البلدين إنشاء مكتب ثقافي و جامعي في البلد الآخر و ستفتح أبواب هذه المنشآت أمام الجميع.

5 – ستنظم المسائل العسكرية إذا تم الاتفاق على استقلال الجزائر و على التعاون بين الجزائر و فرنسا ، حيث تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين...

إنّ الدراسة النقدية لمضمون اتفاقات ايفيان تظهر جليا أنها حققت لكل طرف الأهداف التي كان يصبو إليها منذ البداية ، فلم تكن الأهداف من نوع واحد و هو ما سهل عملية التنازل المتبادلة من أجل الوصول إلى تسوية شاملة لتحقيق ما كان كل منهما يراه مناسبا له و ثانويا بالنسبة للطرف الآخر. و في هذا السياق كانت الأهداف السياسية المجال الأساسي و الأهم في نظر المفاوض الجزائري في حين أنّ المجالات الأخرى (الاقتصادية، العسكرية و الثقافية) هي التي كانت الأهم عند الفرنسيين.

لقد حققت اتفاقيات ايفيان من حيث الأساس الأهداف السياسية للجبهة و التي تمثلت في الاستقلال الوطني ، حرمة التراب الوطني ووحدة الشعب ، و حرية القرار السياسي . أما في المجالات الأخرى العلاقات الاقتصادية و أشكال التعاون بين البلدين تم التوصل الى تسوية لكن في المجمل التصورات الفرنسية هي التي تحققت بوجه عام حيث صرح ديغول على الاتفاقيات بقوله : " يوجد في هذه الاتفاقيات كل ما أردنا أن يوجد فيها "[38]

خاتمة : أثبت التاريخ أن اتفاقيات ايفيان ايجابية في عدة أوجه :

كونها حققت الهدف الاسمي للشعب الجزائري المتمثل في اعتراف فرنسا بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الوطني ،أما القيود العسكرية و الاقتصادية التي وردت في الاتفاقية فقد تمكنت الجزائر من تأميم أراضي المعمرين سنة 1963 و جلاء القوات الفرنسية في بداية 1965 من رقان و تأميم المعادن سنة 1966 .

فيما يخص المستوطنين نصت الاتفاقية على حقهم في البقاء في الجزائر أو مغادرة الوطن مع التعويض و لكنهم انضموا إلى المنظمة السرية لذلك خافوا على أنفسهم فهربوا من الجزائر قبل إعلان الاستقلال و بذلك أراحوا البلاد من التعويضات

عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على استكمال سيادتها في المجال العسكري حيث طهر التراب الوطني من التواجد العسكري الفرنسي باستعادة القواعد الجزائرية و كان آخر جندي فرنسي يغادر التراب الوطني سنة 1968 باستعادة قاعدة المرسى الكبير، كما تم تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971 .

بهذه النتائج الايجابية انتصرت إرادة الشعب الجزائري و ذلك باسترجاع السيادة الوطنية على كافة أراضيه واسترداد حرية أبنائه المسلوبة و استعادة كرامة مواطنه المهانة و إنهاء عهد الاحتلال الفرنسي الذي دام 132 سنة و ذلك بعد ملحمة بطولية سجلتها دماء المليون و نصف المليون شهيد.

38. شارل ديغول . **مذكرات الأمل** . ترجمة سموحي فوق العادة . بيروت ، منشورات عويدات ، ط2 ،1986 ، ص 132.